

هذا هو المعنى الذي هو المراد باللفظ
وهو الذي هو المراد باللفظ
وهو الذي هو المراد باللفظ

فانهم معقولون بالمر لا نفس اللفظ ولا معنى له لا تكلف **قوله** الذي يدل على معنى آخر يرد عليه نحو
جسده في المعنى **قوله** وبها غير من وجه فاللفظ هو الذي هو المراد باللفظ
المعنى في الظاهر المباشرة اذ المعنى الاول هو نفس اللفظ العام بالغير كلفه والمعنى الثاني هو
ذات ما عدا انفسه ذكر اللفظ اليه كلفه في قوله اعمى المعنى العام
بالغير مقابل اللفظ كلفه الظاهر لم يصح قول الشارح لمصادقها اذ كان التنبه منها
باعتبار الضيق في المباشرة ليس لا وامكن ان يكون التنبه من معنى المعنى في
المباشرة بغير ما ذكره **قوله** لان المعنى الاول نفس المعنى والثاني نفس اللفظ وان
نفس اللفظ سببه للدار باسم الدول او على حد الحذف اي دال على معنى لفظي ذكره القول
لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس
اللفظ من قبيل المشاحات الشاذة وعلى التقدير الاخير ينبغي ان يشار الى الجرد في
موضعين من عبارة قدس سره بان يقال المعنى الاول هو نفس اللفظ لا
العام بالغير والمعنى الثاني هو دال ذات ما لا ينفك عن اللفظ **وهو** اللفظ
العام مثلا بغيره فلهذا المعنى العام بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ما عدا
معنى هو المقصود فقد يصادف فيه معنينا المعنوية ما للتنبه منها العوم من جهة
فواجبه الحكم بالمباشرة ولكن ان جاب عنه بان يكون المعنى بغيره بالاول والمعنى
المعني به على حد مذهب اهل اللفظ العام بغيره فقط او دال المعنى العام بغيره فقط هذا
وانتصير بان الاولى اما المعنى العام بغيره على ظاهره فان المقصود جمعة او القصور
عليه هو نفس المعنى لا اللفظ ولا ضرره ما كية المشرح الى ذكره بالاول **قوله**
لم يخص المصنف اطلاق البعث عن الازالة بالذكر ولم يصرح لعدم ارادة المعنى
الذي للمعنى **قوله** انها والبعث من قبيل واحد اعني من قبيل الالفاظ الظاهر
ولما كان استغناء المعنى البعث كثيرا واستغناء المعنى ما دل على ذات وليلا ذكره في
البعث ويعلم جردا بالمعنى الاخر بالمقابسة اليه لما ذكرنا من انها من قبيل
واحد خلافا للمعنى الاول فان جعلها من قبيل الالفاظ محتاج الى التخصيص كما عرفت
قوله واما كون هذا الحق جوابا عما ورد على الخصم من النص في النوعين وذكر
ان ما عدا الالفاظ الاخرى وما قبلها اشتهر خامس المعنى فانه بالغير فاجاب بان
فرض الموصوف على الصفة بقدر اقل هذا مبني على ان الاول يدل في جانب المقصود

فاللفظ هو المراد باللفظ
وهو الذي هو المراد باللفظ
وهو الذي هو المراد باللفظ

وهو الذي هو المراد باللفظ
وهو الذي هو المراد باللفظ
وهو الذي هو المراد باللفظ

عليه

قوله

عليه ههنا هو الظاهر لكونه جريا وقد انعكس وبعتبر بالاول في جانب المقصود على
معنى قصر المعنوية على زيد والكون زيد اعلى احكم والمباشرة على ان لا يتحدد بكون
من قصر الصفة على الموصوف ولا حول عن تكلف **قوله** لتقدير الاحاطة بصفات الشيء لا
لكثرة ما حتى توجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية ولتأنيها في القصر كافي ليس في الدرس
الازد بل لان الصفات امور حفية خصوصاً النفسية فلا تقع من العاقل الذي
للتدقيق ايات واحدة منها وبما سألها مطلقا واما في ليس في الدرس الازد فيكون
حاكما **قوله** بل هذا محال الخ يباين في الامر

قوله

قوله حواشي الدرس الازد فيقول فيه ان المحصص انما هو بالتنبه الى باقي اورد ان
ضد ما حققه الجواب بالاسطوانة فيقول المعنى الحقيقي والظاهر ان المال لا واجب
بالذات الا الله **قوله** اي بالمعنى في الحق جمع الضمير الى الثاني كما احاطه اقول والتنب
عند اللفظ والسياق ورجوعه الى المعنى مطلقا اصح واشمل بحسب المعنى والفايده
لنفسه او قسبي كحقيقه معناه وقصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا مبالغة واما
بوجوده مطلقا خلاف قصر عليها قصر حقيقيا انتهى كما ثبت في الظاهر ان هذا
الحكم لا يخص كحقيق بل يمكن ان يعمد في غير كحقيق المبالغة لعدم الاعتدال بما قبل
المقصود عليه فالاولى ان يحفل شاملا لنفسه العصر ويركز في موضع بل قوله
قوله ولا جعل غير المذكور بمنزلة القديم هذا هو الفرق بين الادعائين في كحقيق
وبين غير كحقيق واما الفرق بين الادعائين من كحقيق والادعائين من غير كحقيق
ان كحقيق يحفل جمع من غير المذكور بمنزلة القديم وفي غير كحقيق يحفل من قبض
من غير المذكور بمنزلة القديم وذلك البعض هو الذي اعتد المحاط متنازلة
للمقصود عليه وانفراجه دونه او يرد **قوله** كحقيق من كانه لم يقصر كحقيق بان
طول والاول من كحقيق يحصص امر صفة دون شاي الصفات والباقي كحقيق
صفه بامر دون شاي الامور لعلته بالتنبه الى غير كحقيق بالعدم ودان بعضه

قوله